



الملحق رقم ٢

لعدد ٩٣٢ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٤ ايلول سنة ١٩٣٩

أصول محاكمات

أصول محاكمات صادرة من قبل وكيل قاضي القضاة ، بموافقة المندوب السامي
بمقتضى الفقرة (٢) من المادة العاشرة من قانون (تسوية حقوق ملكية) الاراضي الباب ٨٠

المادة ١ يطلق على هذه الاصول اسم أصول تسوية حقوق الملكية (المعدلة) اسم الاصول
لسنة ١٩٣٩ ، وتقرأ مع (أصول) تسوية حقوق الملكية المشار اليها فيما يلي
بالاصول الاصلية كأصول واحدة

المادة ٢ تعدل المادة الثامنة من الاصول الاصلية بإضافة الفقرة التالية اليها . تعديل المادة ٨
كفقرة (٣) : — من الاصول
الاصلية

«(٣) اذا منع أى مأمر من مأمورى التسوية لاي سبب من الاسباب
من اتمام سماع أية اجراءات ، فيجوز لاي مأمر تسوية آخر أن ينظر
في الشهادات التي أخذها كتابة المأمور الذي سأنه وفقاً هو منصوص
عليه في المادة السابعة ، كأنه هو الذى سمع تلك الشهادات ، ويجوز
له أن يستمر في الاجراءات من المرحلة التي وصل اليها سلفه»

المادة ٣ تحذف المادة الخامسة عشرة من الاصول الاصلية ويستعاض عنها الاستعاضة عن
بالمادة التالية : — المادة ١٥ من
الاصول الاصلية

«تبليغ القرارات المادة ١٥ يجوز لاي مأمر من مأمورى التسوية أن يبلغ
أى قرار كتبه ووقعه أى مأمر تسوية آخر دون أن يقوم
بنادة جديدة

ذلك المأمور بتبليغه وفقا للفقرة (٨) من المادة السابعة
والعشرين من قانون (تسوية حقوق ملكية) الاراضى .
ويؤرخ القرار بتاريخ تبليغه»

صدرت بتوقيعى في هذا اليوم السادس والعشرين من شهر آب سنة ١٩٣٩

وكيل قاضى القضاة
ر. كوبلان

اقرت بموافقتى في هذا اليوم التاسع من شهر أيلول سنة ١٩٣٩

المندوب السامى
هارولد مكمايكل